الأمم المتحدة
A/HRC/60/20
الجمعية العامة
Distr.: General
29 August 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وأقليات أخرى في ميانمار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 26/53 و1/56، نتائج استُخلصت من أنشطة الرصد والتحقق التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمساءلة وبالتقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومن ضمنها حالة مسلمي الروهينغيا وأقليات أخرى.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي، لتضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 26/53 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رصد ومتابعة تنفيذ التوصيات التي قدمتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، بما فيها التوصيات المتعلقة بالمساءلة، كما طلب إليه مواصلة تتبُّع التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومن ضمنها حالة مسلمي الروهينغيا وأقليات أخرى، وتقديمَ تقرير بذلك إلى المجلس في دورته التاسعة والخمسين. وطلب المجلس، في قراره 1/56، إلى المفوض السامي أن يقدم ذاك التقرير في دورته الستين.

2- ويعرض هذا التقرير النتائج التي تمخضت عنها أنشطة الرصد والتحقق التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن بعد ما بين 1 نيسان/أبريل 2022 و31 أيار/مايو 2023. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضرت الموارد المالية المحدودة بقدرة المفوضية على جمع المعلومات والتحقق منها وفقاً للمعايير المعمول بها، فنقص بذلك عددُ الحوادث وأنماط الانتهاكات التي يمكن إدراجها في التقرير. ويشار إلى التقارير السابقة، عند الاقتضاء.

ثانياً- المنهجية

3- للتحقق من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومن إخلالات جسيمة أخرى بالقانون الدولي التي يُدّعى ارتكابها من قِبل جميع الأطراف، أجرت المفوضية 289 مقابلة مع ضحايا وشهود، وعقدت مشاورات منتظمة مع منظمات محلية ودولية وكيانات تابعة للأمم المتحدة وخبراء مواضيعيين وغيرهم. وحللت المفوضية مصادر أولية متاحة أخرى، كصور الأقمار الصناعية والوثائق الرسمية، ورصدت بشكل منهجي وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي. وقدمت المفوضية استبيانات إلى جيش ميانمار وحكومة الوحدة الوطنية وعدة منظمات عرقية مسلحة حرصاً منها على إفساح المجال لجميع الأطراف كي تعبر عن آرائها. وتم تحليل المدخلات مع تحديد مصدرها عند دمجها في التقرير.

4- وعند الإبلاغ عن الشواغل الجسيمة المتعلقة بالحماية، أعطت المفوضية الأولوية لاحترام مبدأ "عدم الإضرار" احتراماً تاماً ووضعته فوق اعتبارات أخرى. وحُددت وقائع الحوادث وأنماطها حيثما وُجدت أسبابٌ معقولة تحمل على الاعتقاد بوقوع حوادث ذات صلة. وما أرقام الوفيات التي تم التحقق منها سوى تقديرات تقِل عما حدث في الواقع، حيث أعاقت انقطاعات الإنترنت التي فرضها الجيش وقيود أخرى القدرة على توثيق جميع الانتهاكات بشكل كامل.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان في ميانمار

ألف- مستجدات النزاع

5- على مدار السنوات الأربع التي تلت الانقلاب العسكري، استمر العنف المتصاعد في التسبب في خسائر لا تُحتمل في أرواح السكان المدنيين. فوفقاً لمصادر موثوقة[1]، قتل الجيش، حتى 31 أيار/مايو 2025، ما لا يقل عن 764 6 مدنياً خلال تلك الفترة من بينهم 409 1 نساء و810 أطفال. وكان الجيش قد اعتقل 209 29 أشخاص لأسباب سياسية، لم يزل 074 22 منهم رهن الاحتجاز، ومن بينهم 234 4 امرأة و235 طفلاً. وكانت المحاكم الواقعة تحت سيطرة الجيش قد حكمت على 172 معتقلاً بالإعدام دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة ولا احترام الحقوق في المحاكمة العادلة أو ضمانات استقلال القضاء.

(1) انظر هذا الرابط: https://aappb.org.

6- ورغم دعوات الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الحد من تصعيد العنف، واصل الجيش تنفيذ عمليات القتل والاختفاء والحرمان التعسفي من الحرية وتجنيد المدنيين[2]. وقد ظهر اتجاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثَّل في تلقي المفوضية 26 ادعاءً باستخدام مواد كيميائية في ست ولايات ومناطق، بما فيها أسمدة، رُبطت بأجهزة متفجرة، حيث أُبلغَ عن 22 حادثة في ولاية شان.

7- وفاقمت الكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات والانهيارات الأرضية الناجمة عن إعصار ياغي في أيلول/سبتمبر 2024 والزلزال الذي ضرب وسط ميانمار في 28 آذار/مارس 2025، الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح[3]. وفي أيلول/سبتمبر 2024، لقي أكثر من 440 شخصاً حتفهم في الفيضانات التي شرّدت أكثر من مليون شخص في سبعين بلدة، مما تسبب للمجتمعات المحلية والمحاصيل والأراضي الزراعية والماشية في دمار واسع النطاق. وفي آذار/مارس 2025، تسبب الزلزال في وفاة ما يقرب من 4 000 شخص في وسط ميانمار. ورغم الدمار الذي لحق بالمدنيين، واصل الجيش - دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين - شن غاراته الجوية على المناطق المأهولة بالمدنيين والمناطق المتضررة من الزلزال واستخدامَ أسلحته الثقيلة فيها رغم إعلانه وقف إطلاق النار المؤقت في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 لإتاحة إتمام عمليات الإنقاذ. وأفادت تقارير بأن القوات العسكرية شنت أكثر من 550 هجوماً حتى 31 أيار/مايو 2025، وأشارت مصادر مفتوحة إلى أن أكثر من 481 مدنياً قُتلوا في هجمات عسكرية منذ وقوع الزلزال. وتحققت مصادر موثوقة من مقتل 285 مدنياً. ومن الأمثلة الدالة على حقيقة هذا الاتجاه أن الجيش شن غارة جوية في 15 نيسان/أبريل على قرية كاني في بلدة كاوكاريك، ولاية كايين، مما ألحق أضراراً بالغة بديرٍ بوذي وأسفر عن مقتل ستة مدنيين، من بينهم أربعة أطفال، وعن إصابة أكثر من عشرين آخرين بجروح. وفي هذه الحادثة والعديد من الحوادث الأخرى، لم تجد المفوضية أي معلومات تبرر الضربة الجوية. وأصر الجيش[4] على تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة من الزلزال في المناطق غير الخاضعة لسيطرته وفي مناطق الأقليات العرقية.

8- ولا يزال الاعتماد العسكري المتزايد على الضربات الجوية يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين[5]. وقد أشارت مصادر موثوقة إلى أن ما يقرب من نصف الوفيات التي تم التحقق من وقوعها في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير - 838 من أصل 1 811 مدني قُتلوا - نجمت مباشَرة عن هجمات جوية. وقد كان عام 2024 العام الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين بسبب الغارات الجوية، حيث تم التحقق من مقتل 642 شخصاً، إلا أن مجموع عدد القتلى المدنيين، بحلول نهاية أيار/مايو 2025، كان قد تجاوز عدد القتلى المدنيين في العام السابق بأكثر من 67٪. وبيّن تحليل مقارن للأرقام المتوفرة أن الهجمات الجوية زادت بنسبة 63 في المائة في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ عدد الحوادث 1 665 حادثة مقارنةً بـ 1 057 حادثة في النصف الأول.

9- وفي تطور آخر مثير للقلق، بدأ الجيش في نشر طائرات شراعية مروحية مسلحة هي عبارة عن طائرات شراعية ثلاثية العجلات تعمل بالطاقة الكهربائية وتتسع على الأكثر لثلاثة ركاب ولقذائف هاون عيار 120 ملم. واستُخدمت المركبات الجوية، التي كانت تستخدم تقليدياً في الاستطلاع، أكثر فأكثر لشن هجمات، فهي تكاد لا تحدث صوتاً على الإطلاق حيث يسقِط الطيارون الذخائر من درجات علو مرتفعة دون أن تكون لهم أي قدرة على الاستهداف بدقة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2024، أبلغت مصادر مفتوحة عن وقوع حوالي 137 حادثة من هذا النوع، وقع معظمها في مناطق توجد ضمن نطاق القواعد الجوية.

(2) انظر A/HRC/54/59 و A/HRC/56/23.

(3) في جميع أنحاء ميانمار، أبلغت 288 بلدة عن تعرضها لهزات بلغت قوتها أربع درجات على الأقل على مقياس ريختر.

(4) انظر الوثيقة A/HRC/53/52.

(5) A/HRC/59/57، الفقرة 54.

ووقع نحو 46 هجوماً في المناطق المتضررة من الزلزال. كما وقع العديد من هذه الهجمات في ولايتي راخين وتشين. وقالت مصادر إعلامية، رغم أنه لم يتم التحقق من ادعاءاتها حتى الآن، إن ما لا يقل عن 81 مدنياً، من بينهم 19 امرأة وسبعة أطفال، قُتلوا جرّاء سقوط ذخائر ألقتها طائرات شراعية مروحية على الأسواق والمنازل والأديرة والمستشفيات والمدارس. وكمثال على الشواغل المتعلقة بالحماية، قصفت طائرة شراعية مروحية، في 10 أيار/مايو، منطقة سكنية مدنية لم تكن تشهد أي اشتباكات في قرية ثون بان هْلا في بلدة تشونغ يو، منطقة ساغاينغ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين من بينهم صبي يبلغ من العمر اثني عشر عاماً وعن جرح امرأة وطفلة تبلغ من العمر خمس سنوات.

باء- حوادث رمزية

10- من بين الحوادث العديدة الموثقة، يعرض التقرير أربع حوادث كأمثلة على الأنماط المتعلقة بحماية المدنيين وعلى مخاوف المدنيين اليومية في جميع أنحاء البلد حيث استُهدفت منازل وقرى ومدارس ومخيماتُ نازحين بشكل منهجي.

1- قرية سي بار وبلدة بودالين ومنطقة ساغاينغ

11- في الساعات الأولى من يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، دخل الجيش قرية سي بار بينما كان سكان القرية يستعدون للاحتفال بعيد بوذي، مما دفع عدداً من السكان إلى الفرار. وقام الجنود على الفور باحتجاز من تخلّف منهم أو مَن لم يتمكن من الفرار، كان من بينهم أشخاص كبار في السن وأشخاص ذوو إعاقة.

12- وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بدأ سكان القرية يعودون بعد انسحاب الجيش، ووصفوا ما وجدوه بـ "المذبحة". فقد قُتل ستة رجال مدنيين، بعضهم أصيب بطلق ناري في الرأس أو الصدر، وظهرت على بعضهم أمارات عنف وحشي. ووصف الشهود رؤيتهم ثلاث جثث لذكورٍ مقطوعة الرأس ومنزوعة الأحشاء، مع تفحم بعض أشلاء الجثث كُوِّمت أو نُشرت في أنحاء القرية. وروى أحد القرويين ما رآه قائلاً: "كانوا يقطّعون الجثث كما نقطع الدجاج. الرأس والساقان والذراعان. وبقروا بطونهم أيضاً. ووُضع قلوبهم على طبق." وأكدت الصور التي تلقتها المفوضية ما قيل من روايات المذبحة. وأُحرقَ نحو عشرين منزلاً. وقال الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن القرية لم تستطع العودة إلى الحياة الطبيعية بعد الحادث، ولا يزال العديد من سكان القرية نازحين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

13- ونسب شهودٌ هذه الأفعال إلى جنود من القيادة العسكرية الإقليمية الشمالية الغربية لكن الجيش أكّد للمفوضية وقوع الغارة مع نفيه المسؤولية عن عمليات القتل، قائلاً إن الجماعات المسلحة المناهِضة للجيش "عادت إلى القرية في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 وقتلت بوحشية ستة من سكان القرية"، "عقاباً لهم على كونهم مخبرين لقوات الأمن حسبما يُقال". وحسب حكومة الوحدة الوطنية، يتحمل "جنود من كتيبة المشاة 89 التابعة للفرقة رقم 33" المسؤولية عن الحادث وعن عمليات القتل التي وقعت في قرية أنغ باونغ تشونغ القريبة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 وفي قرية ساي باين لاي في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

2- قرية ليت بان هلا وبلدة سينغو ومنطقة ماندالاي

14- في 14 آذار/مارس 2025، شنّ الجيش غارة جوية على سوق محلي في قرية ليت بان هْلا، أسفرت عن مقتل 27 مدنياً على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، يبلغ أحدهم من العمر عامين، عن جرح نحو ثلاثين مدنياً.

15- وحسب شهود عيان، حلقت مقاتلة نفاثة حول المنطقة قبل أن تُسقط قنبلتين تزن كل منهما 500 رطل على السوق المزدحم. وقال أحد الشهود: "كنت أعرف أنهم سيقصفون بالنظر إلى طريقة تحليقهم، حيث كانوا يهبطون إلى الأسفل ثم يصعدون مرة أخرى عدة مرات". ووصف الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات ما حدث بعد ذلك بأنه اتسم بالفوضى، واشتعلت النيران في أكشاك السوق وصار الناس يصرخون. وقال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إنه: "كانت هناك جثث قد خرجت أحشاؤها، وكان في جثث أخرى ثقوب كبيرة في الظهر بسبب الشظايا. وكان بالإمكان رؤية رفات وأشلاء بشرية تلتهمها ألسنة اللهب."

16- وأفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن الجماعات المسلحة المناهِضة للجيش لم تكن في المنطقة وقت الهجوم. وتجلى في الهجمات أيضاً النمطُ الراسخ منذ فترة طويلة من استخدام الجيش القوة الجوية لمهاجمة أهداف مدنية كوسيلة لإثارة الخوف وتحطيم معنويات من يقاومون قوة الجيش النارية المتفوقة. ولاحظ سكان القرية أيضاً أنه يمكن التعرف على موقع الهجوم بسهولة على الطريق الوطني السريع 31 حيث "تتوقف الكثير من الحافلات [المدنية] هنا للحصول على الطعام وللسفر إلى موغوك، إنها منطقة مزدحمة للغاية". ولم يقدم الجيش معلومات عن الحادث رغم طلب المفوضية الحصول عليها.

3- قرية أوي هتين كوين وبلدة تاباين ومنطقة ساغاينغ

17- في حوالي الساعة 9:30 صباحاً من يوم 12 أيار/مايو 2025، أصابت غارة جوية إحدى المدارس فأسفرت عن مقتل 24 مدنياً، من بينهم 16 فتاة وستة فتيان ومعلمتان وعن جرح العشرات. وقال شهود إن طائرة قد حلّقت فوق القرية قبل أن تطلق قنبلتين أصابت إحداهما شجرة ودمّرت الأخرى المدرسة. وروى أحد الشهود ما رآه قائلاً: "لقد اختفى السطح بالكامل، وأصاب الجدران الخارجية ضرر شديد. كانت هناك أربعة فصول دراسية، دُمرت جميعها باستثناء سقف الغرفة الأخيرة." وأكد تحليل أُجري للصور ومقاطع الفيديو التي تلقتها المفوضية روايات الشهود.

18- ونسبت مصادر متعددة الهجوم إلى الجيش فقالت إن الطائرة أقلعت من قاعدة ميكتيلا الجوية. بيد أن وسائل الإعلام التابعة للجيش نفت تنفيذ الغارة الجوية، وألمحت - دون تقديم إثبات - إلى أن الانفجار نتج عن استخدام المدرسة لصناعة الألغام الأرضية. وعلى العكس من ذلك، تبيّن من تحليل أجرته مصادر موثوقة لصور الأشلاء في الموقع أنه كانت هناك زعنفتان متضررتان من الذخائر غير الموجهة التي تم إطلاقها من الجو بما يتسق مع حوادث قصف جوي أخرى[6]. وأدلى أشخاص أجريت معهم مقابلات بشهادات مفادها أنه لم يكن في القرية آنذاك أي جماعات مسلحة مناهِضة للجيش.

19- ولا تزال دوافع الهجوم غير واضحة لكن بعض المصادر قال إن الجيش استهدف بانتظام مواقع الإدارة العامة، بما فيها المدارس، بهدف بث الخوف في نفوس الناس. وقد كان هناك بالفعل نمط ثابت من الهجمات العسكرية على المدارس، حيث سُجّل أكثر من 640 هجوماً منذ عام 2021[7]. ونتيجة لذلك، أغلقت حكومة الوحدة الوطنية العديد من المدارس في أراضيها كوسيلة لمنع وقوع المزيد من الوفيات في صفوف الأطفال.

(6) انظر هذا الرابط: https://www.info-res.org/reports/conflicting-claims-an-analysis-of-the-tabayin-school-airstrike.

(7) انظر هذا الرابط: https://data.humdata.org/dataset/63605720-f0da-454d-89a6-552f1acc3a53/resource/7203e9a6-daa7-4eb5-9f88-0d03c9bc284a/download/2020-2025-mmr-education-in-danger-incident-data.xlsx.

4- قرية لا إي وبلدة بيكون وولاية شان

20- في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2024 وأيار/مايو 2025، قصف الجيش، في ثلاث مرات مختلفة، مخيماً للنازحين، يُطلق عليه في العادة اسم "مخيم بانكوك"، على الحدود بين ولايتي شان وكايا. ولم يتبيّن من تحليل المعلومات المتاحة أن هناك هدفاً عسكرياً واضحاً ولا وقوع أي قتال تم الإبلاغ عنه ولا أن هناك جماعات مسلحة مناهضة للجيش في المنطقة المجاورة بحيث يكون للهجمات ما يبررها. ورغم أن المفوضية طلبت الحصول على معلومات، لم يقدم الجيش أي رد.

21- وفي الحادث الذي أسفر عن سقوط أكبر عدد من الضحايا المدنيين، حوالي الساعة 9 مساءً من يوم 5 أيلول/سبتمبر 2024، ضربت قنبلتان من زنة 500 رطل منطقة سكنية[8] فقتلتا تسعة مدنيين على الأقل، ثلاث نساء وثلاث فتيات وثلاثة صبيان، وأصابتا نحو ثلاثين آخرين بجروح. وأيّدت الصور روايات الشهود فظهر فيها دمار كبير وحفر كبيرة في الموقع. ورغم تدمير حوالي 50 منزلاً، كان عدد الإصابات قليلاً، حيث أفادت التقارير أن الأسر تخلد إلى النوم عادةً في مخابئ تحت الأرض، مما يبرهن على الخوف الشديد الذي ينتاب العديد من المجتمعات المحلية من التعرض للغارات الجوية.

22- وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ألقت طائرتان أربع قنابل دمرت منزل كاهن الرعية وكنيسة في المخيم، قتلت مدنياً واحداً وتسببت في مزيد من الدمار. وأفادت مصادر محلية بأن الحادث وقع بعد توجيه تهديدات متكررة بالقتل من حسابات مؤيدة للجيش على وسائط التواصل الاجتماعي إلى الكاهن الذي يخدم المخيم. ونفذ الجيش قصفاً جوياً آخر في 14 أيار/مايو 2025. وقالت مصادر إن مسيّرة استطلاع وطائرة كانتا تحومان فوق المنطقة قبل أن تلقي الطائرة قنبلتين كبيرتين ألحقتا أضراراً بمبنيين كانا يُستخدمان كمَهجعين مدرسيين وأصابتا مدنياً واحداً بجروح. وأبلغ السكان المفوضية أنه عندما وقعت الحادثة الثالثة، لم يكن قد بقي في المخيم بسبب القصف المتكرر سوى 250 شخصاً من أصل 600 شخص كانوا موجودين قبل الحادثة الأولى، حيث قرر العديد من الناس الفرار إلى أماكن أخرى.

جيم- انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة المناهِضة للجيش

23- أثارت مصادر متعددة مخاوف بشأن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة المناهضة للجيش رغم أنها لا تقارَن، من حيث حجمها ونطاقها وشدتها ووحشيتها، بالانتهاكات التي يرتكبها الجيش. وأعاق استمرار قطع الاتصالات والمخاوف الأمنية والتقارير الواردة من حين إلى آخر عن أوامر حظر النشر التي تصدرها الجماعات المناهضة للجيش إجراءَ المفوضية أي تحقُّق. ووردت من حين لآخر تقارير تفيد بأن جماعات مناهضة للجيش شنت هجمات دمّرت فيها أهدافاً مدنية، كالمدارس مثلاً، مع عدم الاتساق في توجيه تحذيرات للمدنيين قبل الهجمات واستخدام قنابل تفجّرها القيادة على جوانب الطرقات والألغامَ الأرضية المضادة للأفراد. واستناداً إلى البيانات التي قدمها الجيش، ورغم عدم التحقق منها بشكل مستقل، اتُّهمت جماعات مسلحة مناهِضة للجيش "بإزهاق أرواح 878 8 مدنياً، من بينهم 330 طفلاً و112 معلماً و24 عاملاً في مجال الرعاية الصحية و121 راهباً وراهبتين و208 1 موظفين إداريين في بلدات مختلفة" منذ أن وقع الانقلاب.

24- ومن بواعث القلق المتزايد أن الجماعات المسلحة المناهضة للجيش تميل إلى تنفيذ عمليات قتل تستهدف بالتحديد الأفراد المشتبه في ارتباطهم بالجيش، ولا سيما عمليات قتل الموظفين المدنيين، حتى عندما يكونون في منازلهم أو في المقاهي أو المطاعم. وكثيراً ما أعلنت الجماعات المناهضة للجيش مسؤوليتها عن مثل هذه الحوادث، وسجلت المفوضية 169 بلاغاً بمقتل إداريين وأفراد أسرهم ومدنيين آخرين،

(8) انظر هذا الرابط: https://karennihumanrights.org/wp-content/uploads/2024/09/KnHRG-Statement-Condemning-Airstrike-in-Pekon-1.pdf.

بمن فيهم رجال دين، على يد جماعات مسلحة مناهضة للجيش في ثماني ولايات ومناطق. وسجلت مناطق باغو وماغواي وماندالاي أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها. وفي حادثة رمزية بعينها وقعت في 14 شباط/فبراير 2025 في قرية كان غيي، بلدة شويبو في منطقة ساغاينغ، قتل أفراد جماعة مسلحة مناهِضة للجيش كاهناً كاثوليكياً في كنيسة سيدة لورديس بالسَّيف بعد اتهامه بأنه مخبر عسكري. وأفادت حكومة الوحدة الوطنية، في ردها على المفوضية، بأن "كتيبة قوات الدفاع الشعبي رقم 5 احتجزت من يُدّعى أنهم الجناة في منطقة شويبو" وأنها أنشأت محكمة مخصصة للتحقيق في عملية القتل. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن المحكمة قد أصدرت حكمها بعد.

25- ومن بين الحالات الأخرى التي تم الإبلاغ عنها حالات وفاة وانتهاكات أخرى في حق أشخاص كانت تحتجزهم جماعات مسلحة مناهضة للجيش واستخدام الألغام الأرضية بكثرة وعمليات الاستيلاء على الأراضي وممارسة العنف في قمع الاحتجاجات السلمية على استخراج الموارد الطبيعية. كما تم تلقي شكاوى فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوحدة الوطنية، من ضمنها عدة ادعاءات بالفساد في صفوف قوات الأمن المحلية وحالات إساءة استخدام السلطة من قِبلها.

دال- حقوق الإنسان الأخرى وشواغل الحماية ذات الصلة

26- بالإضافة إلى تلك الحوادث، لا يزال المدنيون، لا سيما مجتمعات الأقليات العرقية في المناطق التي لا يزال يتفشى فيها القتال، معرضين لانتهاكات وتجاوزات متعددة لحقوق الإنسان وما يرتبط بها من أخطار تتعلق بالحماية، من بينها التجنيد والتجنيد الإجباري والحرمان التعسفي من الحرية والعنف الجنسي والحرمان من المساعدات الإنسانية، لا سيما أثناء الكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض المعدية بسبب نقص الخدمات والظروف المعيشية غير الملائمة. وممّا يثير القلق الشديد أيضاً ارتفاع عدد البلاغات عن الاتجار بالأشخاص ذي الصلة بمراكز الاحتيال. حيث تفيد تقارير بأن هذه المراكز قد تمكّنت من ممارسة نشاطها منذ استيلاء الجيش على السلطة بسبب الإفلات من العقاب المترسخ والفساد المستشري وإضعاف سيادة القانون. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحري والتحليل لأثر الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي تدير تلك المراكز على السكان المدنيين.

27- وزادت حملات التجنيد العسكري، التي أجبرت نحو 000 65 شاب حتى الآن على الخدمة العسكرية، من الشواغل المتعلقة بالحماية فتسببت في انتشار الخوف وفي النزوح وفي آثار سلبية على الجنسين وآثار اجتماعية واقتصادية. وقد اضطر العديد من الأسر أكثر فأكثر إلى الاعتماد في معيشته على الأمهات والزوجات والبنات اللاتي يقمن بأعمال مرهقة ومتدنية الأجر في غياب أزواجهن وأبنائهن – أي معيليهن التقليديين[9].

28- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدى الخوف من التجنيد الإجباري إلى فرار الكثيرين إلى مناطق غير خاضعة للسيطرة العسكرية وإلى الخارج، بينما أدى الخوف من الانتقام إلى اقتلاع عائلات بأكملها من جذورها فتعطلت بذلك سبل العيش والتماسك الاجتماعي. وتلقت المفوضية تقارير عن دخول الجيش إلى القرى وتطويق الرجال واعتقالهم تعسفاً، ثم إطلاق سراح مَن تجاوزوا سن التجنيد الإجباري بينما احتُجز آخرون واقتيدوا إلى قواعد عسكرية أو أجبروا على العتالة وغيرها من المهام. وأفاد مَن أُجريت معهم مقابلات بحالات هدد فيها الجيش المدنيين أو ابتزهم لكي يدفعوا ما بين 7 و10 ملايين كيات (300 3$-700 4) تجنباً للتجنيد أو لتأمين الإفراج عن أقاربهم الذين قُبض عليهم بهدف تجنيدهم. كما أُفيد بظهور آثار على الصحة النفسية للمجندين، حيث كان يشعر العديد منهم بأن مستقبلهم قد سُرق منهم لأنهم مُنعوا من الاستفادة من فرص التعليم أو من اتخاذ مهنة.

(9) انظر هذا الرابط: https://ndburma.org/the-enlistment-of-women، ص 10.

29- وتفاقمت مخاوف المدنيين بسبب حالات التجنيد القسري من قِبل المنظمات العرقية المسلحة في ولايات كاشين وشان وراخين. ووصف الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تنظيم الجماعات المسلحة المناهضة للجيش حملاتِ تجنيد وفرضَها حصص تجنيد على كل أسرة معيشية، إلى جانب معاقبتها الأُسر أو المجتمعات المحلية التي ترفض الامتثال. ورغم أن هذه السياسات بدت وكأنها تستهدف في المقام الأول الأشخاص من نفس عرق جماعةٍ مسلحة ما، أُبلغ عن عدة حوادث جُنّد فيها أفراد من أعراق أخرى قسراً لتحقيق الغايات من التجنيد.

30- واستمر تفاقم انعدام الأمن الغذائي لارتباطه بالنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية. وكان من المتوقع أن يواجه نحو 15,2 مليون شخص، أي قرابة ثلث سكان البلد، درجات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2025، في زيادة حادة مقارنة بـ 13,3 مليون شخص في عام 2024[10]. وكان هذا التدهور نتيجة صدمات مركّبة، من بينها الآثار المدمرة لإعصار ياغي في أيلول/سبتمبر 2024 وزلزال آذار/مارس 2025 والتضخم المستمر والعمليات العسكرية التي دمرت الأراضي الزراعية وتسببت في نزوح الملايين، مما عطّل سبل كسب العيش في جميع أنحاء البلد.

31- ومن دواعي القلق البالغ، ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية. ففي عام 2024، ارتفعت كلفة النظام الغذائي المتوسط بحوالي 30 في المائة، متجاوزة بذلك ارتفاع الأجور ومتسببةً في تآكل القوة الشرائية، لا سيما في المناطق الحضرية، حيث ارتفع معدل الفقر في الوقت الذي تدهورت فيه القدرة على تحمل تكاليف الأغذية، وصاحبها انخفاض في الدخل الحقيقي للأسر المعيشية بنسبة 15 في المائة في الحواضر مقارنة بنسبة 4 في المائة في الأرياف[11]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 87 في المائة في ولاية تشين و72 في المائة في ولاية شان وبنسبة تزيد على 50 في المائة في منطقة ساغاينغ[12]. وقد كانت قلة الفرص في الحصول على الأغذية وقلة توفرها أشد وطأة في المناطق الوسطى المتأثرة بالنزاع وفي الولايات العرقية نتيجة القيود المفروضة على النقل وما يحفّه من صعوبات ونتيجة الحصار المفروض على البضائع، بما فيها المعدات الزراعية والأسمدة، ونتيجة وجود الألغام الأرضية وذخائر غير منفجرة وانهيار سلاسل السوق.

32- وفي ولايتي راخين الشمالية وولاية تشين، أدت الاضطرابات اللوجستية والحواجز الطرقية وانعدام الأمن إلى عزل بلدات بأكملها، مما أدى إلى نقص في السلع الأساسية مثل الأرز وزيت الطهي وعلف الحيوانات. وفي ولاية تشين، انحسرت بشدة إمكانية الحصول على أغذية وكانت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والبقوليات وزيت الطهي ثاني أعلى الأسعار في عام 2025[13] بعد منطقة ساغاينغ. وأصبح من شبه المستحيل على الكثيرين الحصول على المنتجات الطازجة وغيرها من المواد الغذائية الأساسية بسبب مشاكل النقل والخدمات اللوجستية، بما فيها تقييد الحركة وتضرر الهياكل الأساسية. وانخفض التنوع الغذائي بشكل ملحوظ مما يدل على تضاؤل إمكانية الحصول على الأغذية وعلى حدوث تدهور أوسع نطاقاً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتأثرت ولايات تشين وراخين وكاتشين على الخصوص بتآكل الأمن الغذائي، مما أثار شواغل شديدة بشأن الحق في الصحة، حيث أن لسوء التغذية آثار ضارة بشكل خاص على النساء والأطفال.

(10) انظر هذا الرابط: https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=MMR.

(11) انظر هذا الرابط: https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/de1e5461-c020-48ff-bd8f-f567b50c7d56/content.

(12) انظر هذا الرابط: https://fpma.fao.org/giews/fpmat4/#/dashboard/tool/domestic.

(13) المرجع نفسه.

33- وفي أغلب الأحيان، لا تملك الأسر المعيشية التي تعيلها إناث قطعة أرض وهي تعتمد على العمل اليومي، مما يجعلها من أكثر الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وأفادت تقارير بأن النساء لجأن إلى استراتيجيات سلبية للتكيف، مثل اقتراض المال أو بيع الأصول أو تقليل استهلاك الأغذية[14] أو العمل في الجنس، في ظل تزايد مخاطر الاستغلال. وحدّ النزاع والنزوح أكثر من إمكانية حصول النساء على فرص إدرار الدخل، مما فاقم تعرضهن للإيذاء والاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس والتجويع.

34- وذهبت تقديرات وكالات الإغاثة الإنسانية إلى أن 12,9 مليون شخص سيحتاجون، في عام 2025، إلى مساعدات غذائية طارئة وسيحتاج 11,5 مليون شخص إلى دعم زراعي ودعم لكسب العيش. ونظراً لتوفُّر تمويل 12 في المائة فقط من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2025 اعتباراً من أيار/مايو 2025، اضطرت الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية إلى إعادة ترتيب الأولويات والتركيز فقط على الاحتياجات الأشد إلحاحاً لإنقاذ الحياة، ووصلت إلى عدد أقل من المحتاجين بشكل عام. وينذر استمرار النزاع وعدم الاستقرار السياسي قبل الانتخابات التي يعتزم الجيش تنظيمها وتأثير الكوارث الطبيعية بتعميق الأزمة وبتفاقم الوضع الإنساني الحرج أصلاً.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا

35- تصاعدت الأعمال العدائية في ولاية راخين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فنشأت عن ذلك شواغل عميقة بشأن حماية المجتمعات من جميع الأعراق، بما فيها الروهينغيا. وحسب مصادر مفتوحة، وقع ما لا يقل عن 633 1 حادثاً مرتبطاً بالنزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها 409 غارات جوية و274 قصفاً مدفعياً. وتحققت مصادر موثوقة من وقوع 374 ضحية في صفوف المدنيين، وهذا بالتأكيد عدد أقل من العدد الحقيقي. وبسط جيش أراكان سيطرته بشكل مطّرد على معظم إقليم ولاية راخين، فاستولى على القيادة العسكرية الغربية في كانون الأول/ديسمبر 2024، ووسع نطاق هجومه كي يشمل مناطق ماغواي وباغو وأييارودي المجاورة. واتساقاً مع ما تم تحديده من أنماط، رد الجيش على الخسائر الإقليمية بهجمات جوية وبحرية وبرية، استهدفت بشكل أساسي المدنيين من إثنيتي الراخين والروهينغيا. ومن بين العديد من حوادث الانتقام، دخل الجيش إلى قرية بياينغ فيو في بلدة سيتوي، في 29 أيار/مايو 2024، وطوّق مدنيين من راخين اشتبه في أنهم مدوا يد العون إلى جيش أراكان وقتل منهم حوالي 80 شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت القوات حوالي 300 شخص وتسببت في نزوح المدنيين من أكثر من 20 قرية مجاورة. وبحلول أيلول/سبتمبر 2024، كان قد حُكم على أكثر من 240 من هؤلاء المعتقلين بالسجن بموجب قانون الجمعيات غير القانونية. وإذ خسر الجيش الأرض، فإنه لجأ أكثر فأكثر إلى شن هجمات جوية على المدنيين في جنوب ولاية راخين. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2025، أدت الغارات الجوية على جزيرة رامري إلى مقتل ما لا يقل عن 26 مدنياً، من بينهم اثنتا عشرة امرأة وسبعة أطفال في قرية كواك ني ماو ومعظم سكانها من عرقية الكمان. وأكدت صور الأقمار الصناعية تدمير 362 مبنى في الهجوم. ورداً على المفوضية، أكد الجيش تنفيذه الهجوم مدعياً أن "الطائرة رصدت ومضات نارية من مبنى المنطقة المستهدفة، مما يؤكد وجود نشاط عسكري".

(14) World Bank Group, *Myanmar: Agricultural Resilience amid Deepening Food Insecurity*, Agriculture and Food Security Monitoring Report, June 2024, p. 2 (مجموعة البنك الدولي، ميانمار: صمود الزراعة في وجه تعمق انعدام الأمن الغذائي، تقرير رصد الزراعة والأمن الغذائي، حزيران/يونيه 2024، ص 2.)

36- وفي ولاية راخين الشمالية، ما فتئ الروهينغيا يتعرضون للعديد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يذكّر بعضها بفظائع عام 2017. وأفادت تقارير بأن الجيش وجيش أراكان قد نفذا ضربات جوية ومدفعية أسفرت عن مقتل مدنيين وتدمير أعيان مدنية وعمليات قتل واختفاء قسري وتعذيب وسوء معاملة وحرمان تعسفي من الحرية وإضرار بالممتلكات المدنية وتدميرها ونهبها واحتلالها، بالإضافة إلى التجنيد القسري في صفوف الروهينغيا. ورغم تراجع العنف المرتبط بالنزاع الذي يستهدف الروهينغيا في عام 2025، تفيد التقارير بأن جيش أراكان ارتكب العديد من التجاوزات والانتهاكات في حق الروهينغيا دون أن يتعرض لأي عقاب. وزادت تصرفات جماعات الروهينغيا المسلحة، بما فيها جيش أراكان لإنقاذ الروهينغيا، الشواغل المتعلقة بالحماية وساهمت في انتشار الخوف وتزايد النزوح.

37- وأعاق تعميمُ الطرَفين كليهما تقييدَ ومراقبة الاتصالات، بما في ذلك قطع الإنترنت ومصادرة الهواتف المحمولة، التعمق في التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي شهدتها ولاية راخين. ونتيجة لذلك، لم يكن بالإمكان جمع أي أرقام أو تقديرات قابلة للتحقق منها للخسائر في صفوف المدنيين أو تلك المتعلقة بالنزوح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووردت ادعاءات بمقتل أكثر من 000 1 من الروهينغيا وإجبار عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم. وعلِق المدنيون الروهينغيا، على وجه الخصوص، بين مواقع جيش أراكان والقوة العسكرية التي اشتملت قواتها على نشر مجندين من الروهينغيا منذ آذار/مارس 2024. وقد فاقم ذلك عمداً وبالضرورة التوترات بين الطوائف وأجج المزيد من العنف. ومنذ 12 نيسان/أبريل 2024، أحرق الجيش المئات من المنازل التي يملكها أفراد من إثنية الراخين في بلدة بوثيداونغ، من بينها منازل واقعة في الحي 6، ونشَر مجندين من الروهينغيا أثناء تلك العمليات. وإذ احترقت منازل الراخين في بوثيداونغ، أحرق جيش أراكان قرى الروهينغيا المحيطة بها، حيث أُحرقت 25 قرية في الأسابيع التي تلت ذلك[15]. وفي حادثة لا تزال قيد التحقيق، أُحرقت في 15 نيسان/أبريل 2024 في بوثيداونغ مكاتبُ وصيدلية منظمة أطباء بلا حدود بما فيها مخزون المواد الطبية كلِّه، فحُرم الناس من الخدمات الطبية الأساسية بعد إغلاق المستشفيات في مونغداو وبوثيداونغ[16]. واستمر التدهور في توفُّر خدمات الرعاية الصحية وفي إمكانية الحصول عليها، حيث ورد العديد من التقارير عن وفيات في صفوف الأطفال والنازحين كان يمكن تفاديها لو توفرت الخدمات الأساسية والمساعدة.

38- وأفادت تقارير بأن النزوح زاد بشكل كبير، حيث غادر الروهينغيا منازلهم قبل وقوع الاشتباكات أو بسبب العنف المحدَّد الهدف على يد جيش أراكان الذي هدد مقاتلوه أو هاجموا أولئك الذين رفضوا المغادرة مما أوقع المزيد من الضحايا. وحسب الأمم المتحدة، نزح 000 350 من الروهينغيا في ولاية راخين وبلدة باليتوا في ولاية تشين منذ استئناف النزاع في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 رغم أنه يُعتقد أن العدد الحقيقي أعلى بكثير[17]. وتعرض الناجون للنزوح مراراً وانتقلوا من قرية إلى أخرى في بحث يائس عن الأمان. ونظراً إلى خفض مساعدات الإغاثة الإنسانية بشدة، لم يتبق للناجين من سبيل سوى الاعتماد على دعم عائلات الروهينغيا الأخرى.

(15) انظر هذا الرابط: https://www.aspistrategist.org.au/they-left-a-trail-of-ash-decoding-the-arakan-armys-arson-attacks-in-the-rohingya-heartland.

(16) انظر هذا الرابط: https://www.msf.org/msf-office-destroyed-fire-amid-ongoing-violence-rakhine-myanmar.

(17) انظر هذا الرابط: https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no-45-28-march-2025.

39- وبالنسبة لحادثة وقعت في قرية هتان شوك خان في بلدة بوثيداونغ في ولاية راخين في 2 أيار/مايو 2024، أُبلغَ عن وقوع مئات الضحايا المدنيين فيها، ادعت مصادر متعددة أن ما يزيد على الألف من سكان قرى الروهينغيا قد فروا خوفاً من اشتباكات محتملة. ووصف شهود كيف أوقفهم عناصر جيش أراكان وقسّموهم إلى ثلاث مجموعات في حقول الأرز ثم أطلقوا النار عليهم، فقتلوا منهم العشرات. ووصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات المشهدَ بأنه كان "نهرا من الدماء. ... رأيت إطلاق النار. رأيت القتل الجماعي. لقد كان هناك الكثير من الأسلحة، وأصيب الناس بأعيرة نارية في أرجلهم وصدورهم". وروى ناجٍ آخر كيف قتل عشرون شخصاً من أقاربه، من بينهم ثلاثة أطفال.

40- وتدهور الوضع أكثر مع هجوم جيش أراكان على بلدة بوثيداونغ في 17 أيار/مايو 2024 وبلدة مونغداو في منتصف حزيران/يونيه 2024 بهدف الاستيلاء عليهما. وفي أوائل شهر أيار/مايو، لجأ عشرات الآلاف من الروهينغيا إلى بلدة بوثيداونغ، وحتى إلى مدرسةٍ وسط المدينة يقال إنها كانت تؤوي أكثر من عشرة آلاف مدني. وأفادت تقارير بأن جيش أراكان نفّذ قصفاً بالمدفعية في 6 أيار/مايو أصاب المدرسة وأسفر عن مقتل أربعة أشخاص وجرح 15 آخرين. وأصاب هجومٌ آخر المدرسة في 17 أيار/مايو 2024، بعد أن استولى جيش أراكان على البلدة وأُحرقت مناطق الروهينغيا بما فيها الأحياء 1 و2 و3 و4 و6 و7. ووصف أشخاص أجريت معهم مقابلات عمليات حرق أشخاص داخل منازل مقفلة وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة واستهداف المدنيين الفارين وحالات الاختفاء. وحاول الروهينغيا من بوثيداونغ أو مَن نزح إليها منهم الفرار باتجاه مونغداو لكن جيش أراكان منعهم من الذهاب أبعد من ذلك. ووصف ضحايا كيف قضوا الليل على حافة الطريق ومعهم عشرات الآلاف من الأشخاص، حسبما ورد. وقال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات واصفاً حالة الخوف والفوضى التي سادت الموقف: "كان الجميع يبكي – الأب لا يجد ابنه، والابن لا يجد والده، والزوج والزوجة منفصلان، والأطفال لا يجدون والدِيهم. وكان الناس يبكون طوال تلك الليلة". وفي الصباح، أجبر جيش أراكان النازحين الروهينغيا على السفر إلى قرى خاضعة لسيطرته حيث وردت أخبار عن أن المدنيين ساروا طوال يوم قائظ وهم يحملون صغارهم عابرين قرًى سُويت بالأرض. ووثقت المفوضية عمليات القتل والاعتقال والضرب والاختفاء والابتزاز والنهب باعتبارها حوادث تكررت بانتظام خلال تلك الفترة.

41- وفي الأسابيع التي تلت حرق مناطق الروهينغيا في بوثيداونغ، اشتدت الاشتباكات في بلدة مونغداو وأسفرت عن مقتل العديد من الروهينغيا. وفي 10 حزيران/يونيه 2024، في قرية بان تاو بيين، أدى هجوم بطائرة مروحية عسكرية إلى مقتل ثمانية أشخاص على الأقل من الروهينغيا بينما أسفر هجوم بمسيرة في قرية ثي هو كيون عن مقتل ستة أشخاص – نسبه إلى جيش أراكان الأشخاصُ الذين أجريت معهم مقابلات. وقالت مصادر محلية إن الجيش قد تمركز في منازل المدنيين ومدارسهم ومساجدهم ومدارسهم القرآنية وأن ما أعقب ذلك من اشتباكات أسفر عن مقتل العديد من الروهينغيا وعن الإضرار بالممتلكات. وأفادت تقارير بأن جيش أراكان استخدم المسيرات في قتل العشرات من الروهينغيا الذين لم يغادروا قراهم. وفي صباح يوم 13 تموز/يوليه 2024، في قرية هابي أناروا، شنّ الجيش غارة جوية على منزل لسكانٍ من الروهينغيا فقتل منهم ثمانية أشخاص، من بينهم امرأتان وطفلان. واستمرت الاشتباكات في القرى المحيطة حتى 24 تموز/يوليه 2024، مما عرّض السكان المدنيين للخطر وتسبب في وقوع عدد كبير من الإصابات وفي دمار واسع النطاق، بحسب التقارير، ودفع المدنيين إلى الفرار.

42- وقد بلغ هذا التصعيد ذروته بمقتل عدة مئات من الروهينغيا في مونغداو في بداية آب/أغسطس 2024. وفي 4 آب/أغسطس، استولى جيش أراكان على مواقع تركها الجيش في حي مونغ ني في جنوب بلدة مونغداو وبدأ يقتل ويجرح عشرات المدنيين في عمليات إعدام وقصف بنيران المدفعية. وقال الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إن عناصر من جيش أراكان، في إحدى الحوادث التي وقعت في قرية مونغ ني، دخلوا إلى منزل أحد الأئمة كانت قد احتمت به ثماني أُسر يصل عدد أفرادها إلى 36 شخصاً، من بينهم عشر نساء و18 طفلاً. ولم ير أحدٌ أياً من الأشخاص الـ 36 منذ ذلك الحين ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

43- ووردت من مصادر متعددة شهادات متسقة عن أحداث 5 آب/أغسطس 2024 في بلدة مونغداو عندما تجمَّع الآلاف من الروهينغيا على طول ضفة نهر ناف غرب البلدة على أمل الفرار من القتال بالعبور إلى بنغلاديش. وأسفرت الغارات بالمسيرات والقصف المدفعي التي بدأت في وقت متأخر بعد الظهر عن مقتل المئات على الأرجح من المدنيين الروهينغيا. وبيّن أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات كيف أن "أولئك الذين كانوا في الطريق، كانوا عالقين. وكان سكان القرية عالقين. وأولئك الذين كانوا على ضفة النهر كانوا عالقين أيضاً. وكان هناك ما بين 000 10 و000 12 شخص موجودين على ضفة النهر في ذلك الوقت. ومات العديد منهم هناك. وكان بإمكاننا، من مخبئنا، رؤية الجثث في كل مكان." وقال أحد الناجين إن القارب الذي كانوا يستقلونه في طريقهم إلى بنغلاديش تعرض لهجوم بمسيّرة. فقُتل ستة وأربعون مدنياً، من بينهم ثلاثة أطفال. وفي حين ألقى جيش أراكان باللوم على "الجماعات المسلحة المسلمة المتطرفة"، نسب العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات المسؤولية إلى جيش أراكان قائلين إن المسيرات المهاجِمة جاءت من مناطق خاضعة لسيطرة جيش أراكان، ولم يكن الجيش موجوداً فيها[18]. واستمرت الهجمات بالمسيّرات على المدنيين الفارين في 6 آب/أغسطس 2024. ووصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات كيف أنه كان برفقة خمسين شخصاً على متن قارب عندما قُصف القارب مما أسفر عن مقتل 38 شخصاً، من بينهم أربعة أطفال.

44- وبعد أشهُر من الفظائع والآلام، تحولت ديناميكيات الصراع نحو الجنوب والشرق فتراجع نسبياً العنف على الروهينغيا. وبحلول أيار/مايو 2025، كانت سيطرة الجيش قد انحسرت في سيتوي وكياوكبيو بينما بقي الروهينغيا يتعرضون لشتى أنواع التجاوزات والانتهاكات. وفي حادثة وقعت في 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، فُقد ثلاثة صبية تتراوح أعمارهم ما بين 13 عاماً و16 عاماً أثناء عودتهم من الصيد في كيا كاونغ تاونغ في بلدة مونغداو، وهي منطقة خاضعة لسيطرة جيش أراكان. وعُثِر على رفاتهم بعد شهرين وتم التعرف عليهم من ملابسهم. وتبخرت الآمال في أن يتحسن وضع الروهينغيا عندما تولى جيش أراكان المسؤولية باعتباره المكلَّف الجديد، حيث استمر ارتكاب أعمال العنف والانتهاكات في حق المدنيين الروهينغيا بشكل روتيني، بما فيها الاعتقالات الواسعة النطاق بحجة البحث عمّن يُدّعى أنهم أعضاء في جماعات الروهينغيا المسلحة. وأفادت مصادر في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 بعودة أولية للنازحين إلى بعض مناطقهم الأصلية، لكن غالبية الروهينغيا لا يزالون نازحين، حيث تذهب التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 000 80 نازح في ولاية راخين الشمالية. وفي 26 نيسان/أبريل 2025، اعتقل جيش أراكان 18 أسرة كانت قد غادرت بنغلاديش عائدةً إلى مونغداو عندما وصلت إلى قريتها. وبقوا رهن الاحتجاز في مونغداو منذ أيار/مايو 2025. وقد ساهم هذا الخبر وأخبار مماثلة في اشتداد شعور النازحين الروهينغيا بالخوف ومن المرجح أن تكون هذه الأخبار قد أثنت أُسراً أخرى عن العودة من بنغلاديش.

45- ووردت تقارير تفيد بأن جميع الأطراف الناشطة في نزاع راخين ضالع في التجنيد والتجنيد القسري واستخدام الروهينغيا، بمن فيهم الأطفال، في القتال وأدوار داعمة، كالعتالة، ولكن لم تتوفر بيانات شاملة لتقييم مدى انتشار هذا الضلوع أو أثره بشكل كامل.

46- وقام الجيش بتجنيد الروهينغيا في إطار عملية التجنيد الإجباري رغم رفضه الاعتراف بحقوقهم في المواطنة. وانضم البعض إلى الجيش طوعاً بعد إغراء الجيش إياهم حيث وعد بمنح المجندين الجنسية ومزايا أخرى. ولم تتحقق تلك الوعود حتى الآن. وحافظ الجيش على قواته باستخدامه الروهينغيا معيقاً في الوقت نفسه تقدم جيش أراكان وأشعل التوترات بين الأعراق التي قد تكون لها تداعيات طويلة الأمد. ومع تراجع الجيش إلى سيتوي، جَنّد الروهينغيا من المخيمات والقرى في عاصمة ولاية راخين وما حولها،

(18) انظر رابطة أراكان المتحدة، البيان رقم 16/2024، 7 آب/أغسطس 2024، المتاح على هذا الرابط: https://www.arakanarmy.net/post/statement-10.

حيث قالت مصادر إنه كان على كل قرية أن تقدم 30 مجنداً على الأقل شهرياً. وتعرّض الأشخاص في سن التجنيد الذين رفضوا الخدمة العسكرية للضرب والإبعاد القسري من القرى والاعتقال. وتفيد تقارير بأن بعض الروهينغيا قد أُعفوا من التجنيد الإجباري بعد أن دفعوا مبالغ كبيرة. وقام جيش إنقاذ روهينغيا أراكان بالتجنيد القسري بإطلاق التهديدات وباختطاف شباب الروهينغيا. وأبلغ أشخاص أجريت معهم مقابلات عن عمليات اختطاف في بنغلاديش على يد منظمة تضامن الروهينغيا في بنغلاديش، بما فيها اختطاف أطفال، كي يتم نشرهم إلى جانب الجيش في راخين.

47- ورغم أن جيش أراكان قال للمفوضية بوضوح إن "جيش أراكان لم يجند أي شخص قسراً في أراكان"، وردت تقارير موثوقة بوقوع التجنيد القسري من معسكرات في سيتوي في كانون الأول/ديسمبر 2024 ومن بوثيداونغ وماونغداو وباوكتاو وكياوكتاو ومراك يو ومينبيا وميبون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقال الروهينغيا الوافدون الجدد إلى بنغلاديش إن التجنيد القسري كان السبب الرئيس وراء اتخاذهم القرار بالفرار. وأفادت تقارير بأن مقاتلي جيش أراكان أخضعوا قرى الروهينغيا لحصص التجنيد وأعرب من أُجريت معهم مقابلات عن مخاوفهم من أن عدم الامتثال قد يؤدي إلى العقاب، بما فيه التهجير. وتكرر الإبلاغ عن الحرمان التعسفي من الحرية واستخدام التعذيب وسوء المعاملة في عملية التجنيد القسري، بدعوى بوجود صلات مع جماعات الروهينغيا المسلحة. ووصف الناجون تجارب مروعة من التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز لدى جيش أراكان، وحتى في سجن بوثيداونغ، تنوعت بين الضرب وحرق أجزاء من الجسم والتشويه والسخرة. وفي العديد من الحالات، لم يتلق أقارب المحرومين من الحرية أي معلومات عن مصير المحتجزين وأماكنهم. وتحدّثوا، بعد إطلاق سراحهم، عن ظروف الاحتجاز المروعة حيث إن الاكتظاظ ووجود قاصرين بين المحتجزين الراشدين كانا من الشواغل الأخرى الهامة.

48- وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، في قرية كا نيين تان، بعد المعركة الأخيرة قبل الاستيلاء على مونغداو، أسر جيش أراكان العديد من الجنود والمجندين الروهينغيا الذين أفادت التقارير بأن الجيش أحرقهم أحياءً. وأكدت صور الأقمار الصناعية وجود حريق في الموقع طبقاً للوصف[19]. وحسب ما قاله الشخص الذي أُجريت معه مقابلة، نُقل أكثر من 50 شخصاً من الروهينغيا العاجزين عن القتال في وقت لاحق إلى مدرسة قريبة، حيث أفادت تقارير بأنهم تعرضوا للضرب المبرح قبل إعدامهم. ويُدَّعى أن الجثث كُدّست وتُركت في بالوعة على جانب الطريق في مكان قريب. ولا توجد معلومات عن مصير الجنود.

49- وتفاقمت دواعي القلق الشديد بشأن الحماية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة بسبب تكرار حالات النزوح وساهمت بشكل حاسم في تدهور حالة حقوق الإنسان. وبسبب ما فرضه الجيش من قيود لمنع إيصال المواد الغذائية وغيرها من المواد إلى ولاية راخين، تضرر الروهينغيا أيضاً جرّاء انعدام الأمن الغذائي والجوع، واضطروا إلى البقاء على قيد الحياة دون تلقي أي دعم غير ذلك المتوفر داخل مجتمع الروهينغيا. ووردت تقارير عن حالات وفاة ناتجة عن نقص الغذاء والدواء ومياه الشرب. ولم تتحقق التحذيرات من احتمال خطر المجاعة[20] لكن العديد من الروهينغيا في المخيمات وفي ولاية راخين الشمالية لا يزالون معرضين لمستويات حالة طوارئ من انعدام الأمن الغذائي تقتضي اهتماماً ومساعدة فوريين. وتسببت الظروف المعيشية غير الملائمة وقلة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في انتشار الالتهابات الجلدية والأمراض القابلة للانتقال، بما فيها الجرب والإسهال والتهاب الكبد والملاريا. وتفاقم الوضع في المخيمات في سيتوي بسبب النقص الحاد في الغذاء والدواء وارتفاع التضخم وقلة فرص كسب العيش وعدم كفاية المساعدات الإنسانية مقارنة بالاحتياجات الحقيقية. ووردت أخبار عن محاولات انتحار إلى جانب تقارير عن استراتيجيات تكيف ضارة أخرى كالحد من تناول الطعام اليومي وقبول شروط العمل الرديئة، مما يدل على ما يشعر به المدنيون الروهينغيا من يأس شديد.

(19) انظر هذا الرابط: https://firms.modaps.eosdis.nasa.gov/map/#d:2024-12-08;@92.37,20.82,14.00z.

(20) انظر هذا الرابط: https://www.undp.org/asia-pacific/publications/rakhine-a-famine-in-the-making.

50- ورغم أن جيش أراكان قال للمفوضية إنه "يعامل جميع الطوائف على قدم المساواة متّبعاً نفس السياسة"، لا تزال تقييدات حقوق وحريات الروهينغيا التي فرضتها الحكومات السابقة قائمة. وعلى غرار الجيش، أصرّ جيش أراكان على إنكار هوية الروهينغيا بالإشارة إليهم بكونهم "بنغاليين" أو "مسلمين". ووثقت المفوضية استمرار تقييد الحركة، بما فيه فرض حظر التجول الليلي، مع ما لذلك من تأثير سلبي على الممارسات الدينية وفرص كسب العيش، كالحد من تراخيص الصيد وفرض رسوم باهظة على طلبات إذن المسؤولين الإداريين لمغادرة القرى والحد من الاتصالات، بوسائل منها المراقبة ومصادرة الهواتف. وقال أشخاص أجريت معهم مقابلات في ولاية راخين الشمالية إنه لا يُسمح للروهينغيا سوى باستخدام الهواتف المملوكة للبائعين لإجراء المكالمات علماً بأن البائعين مطالبون بتقديم تسجيلات المكالمات إلى جيش أراكان.

51- وما فتئت هذه الظروف البائسة وحالتا الخوف وانعدام الأمن المستمرين تجبر الروهينغيا على محاولة الفرار إلى الخارج التي كانت نتائجها في الغالب مأساوية. وغادر المئات من الروهينغيا، إن لم يكن الآلاف، باوكتاو وكياوكتاو في عام 2025، في محاولة ربما للوصول إلى ماليزيا أو تايلند. وفي 12 شباط/فبراير 2025، في بلدة يي بولاية مون، فتح الجيش النار على قارب كان على متنه أشخاص من الروهينغيا، فقتل ستة أشخاص. وعُثر على جثثهم على الشاطئ في صباح اليوم التالي. ويتعرض الروهينغيا الذين يسافرون سيراً على الأقدام إلى بنغلاديش لخطر الوقوع ضحايا لإطلاق النار وهجمات المسيرات وانفجار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والاتجار بالأشخاص. وأفاد الروهينغيا في بنغلاديش بأنه كان عليهم دفع رسوم تصل إلى 2,5 مليون كيات (حوالي 200 1 دولار أمريكي) لأفراد جيش أراكان وللمهربين المرتبطين بهم لأجل الفرار. وبينما تذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد الروهينغيا الذين فروا إلى بنغلاديش منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 يبلغ 000 118 شخص، قالت مصادر محلية إن عددهم قد يبلغ ضِعف هذا العدد[21].

52- ولا تزال عمليات المغادرة بحراً، حتى من بنغلاديش، تسفر عن وفيات مأساوية في صفوف الروهينغيا. وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن ما لا يقل عن 000 9 شخص حاولوا الفرار من ميانمار بحراً في عام 2024، وهو رقم يزيد على ضِعف الرقم المسجل في عام 2023، وإلى أنه أُبلغ عن مقتل أو فقدان 650 شخصاً[22]، مما يعيد إلى الأذهان أزمة أندامان في عام 2015[23]. وفي الفترة ما بين 3 و5 كانون الثاني/يناير، تم تعقُّب نحو 460 من الروهينغيا لدى وصولهم إلى ماليزيا وإندونيسيا[24]. وفي أكبر مأساة بحرية شهدها عام 2025، انقلب قاربان يحملان 514 شخصاً في 9 أيار/مايو، فلقي 427 شخصاً من الروهينغيا على الأقل حتفهم[25]. وتوكيداً لتزايد الإقبال على رحلات المغادرة، كان عدد الروهينغيا الذين حاولوا السفر بحراً في رحلات محفوفة بالمخاطر في عام 2025 قد تجاوز ثلاثة آلاف شخص بحلول نهاية أيار/مايو. وفي أيار/مايو 2025، جاء في تقارير موثوقة أن سفينة تابعة للبحرية الهندية نقلت ما يقرب من 40 شخصاً من الروهينغيا إلى نقطة قبالة الساحل الجنوبي لميانمار في بحر أندامان وأجبرت الركاب على النزول والسباحة نحو الشاطئ[26]. ثُم في تانينثاري تقطعت السبل بأولئك الذين خضعوا للإعادة القسرية حيث احتجزتهم جماعة مسلحة تنشط هناك.

(21) انظر هذا الرابط: https://data.unhcr.org/en/documents/details/116480 (اطُّلع عليه في 19 أيار/مايو 2025).

(22) انظر هذا الرابط: https://data.unhcr.org/en/documents/details/114965.

(23) انظر هذا الرابط: https://www.hrw.org/news/2025/05/26/10-years-rohingya-refugees-stranded-sea.

(24) انظر هذا الرابط: https://data.unhcr.org/en/situations/myanmar?_kx=pySQ9eMlle8Wwy80YnHU3cXJ.TM8dzbzZxilW30UT6NU.WPtBYy.

(25) انظر هذا الرابط: https://www.unhcr.org/news/press-releases/unhcr-fears-extreme-desperation-led-deaths-427-rohingya-sea.

(26) انظر OHCHR, "Alarmed by reports of Rohingya cast into the sea from Indian navy vessels, UN expert launches inquiry of 'unconscionable, unacceptable acts'", 15 May 2025 (المفوضية، "خبير في الأمم المتحدة، أزعجه ورود تقارير تفيد بإلقاء الروهينغيا في البحر من على متن سفن البحرية الهندية، يبدأ التحقيق في "الأعمال غير المعقولة وغير المقبولة"، 15 أيار/مايو 2025).

53- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت مستجدات فيما يتعلق بالمساءلة على المستوى الدولي. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تقدم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بطلب إصدار مذكرة اعتقال في حق مين أونغ هلينغ، القائد العام للجيش، مما يدل على أن هذا الطلب ستليه طلبات أخرى. ولا يزال الطلب قيد نظر الدائرة التمهيدية[27]. وفي محكمة العدل الدولية، اختُتمت المرافعات الكتابية الأولية بين الطرفين في القضية بين غامبيا وميانمار. وأعلنت المحكمة مقبولية تدخلات 11 دولة أخرى في الدعوى، فيما يتعلق بآخر أربع دول حُدِّد لها موعد تقديم مذكراتها في أيلول/سبتمبر 2025[28]. وفي 13 شباط/فبراير 2025، أصدرت محكمة في الأرجنتين مذكرات اعتقال بموجب مبادئ الولاية القضائية العالمية المعترف بها في القانون الأرجنتيني[29]. ولقيت هذه الخطوات ترحيباً لكن أعضاء من المجتمع المدني وأشخاصاً أجريت معهم مقابلات استمروا في الدعوة إلى بذل جهود أوسع نطاقاً وأكثر حسماً، من جملتها إحالة الوضع في ميانمار برمته إلى المحكمة الجنائية الدولية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

54- مثلما سبق التوثيق في تقارير سابقة، ما فتئت أزمة حقوق الإنسان في ميانمار تزداد سوءً حتى في الوقت الذي تضاءل فيه الاهتمام بهذه الأزمة في وسائل الإعلام وفي الدوائر السياسية. وحدّت أزمة السيولة في الأمم المتحدة وانخفاضُ دعم الجهات المانحة بشكل كبير من قدرة المفوضية على تجميع هذا التقرير وتقارير أخرى حديثة، كما حدّا من قدرتها على إتباع التقارير بإجراءات ملموسة دعماً للحماية والحكم الرشيد والمساءلة والحيز المدني. وبدون زيادة تمويل عمل المفوضية في ميانمار، قد يتعذّر إعداد مثل هذه التقارير لأن التحقق من المعلومات يتطلب توفُّر الموارد والوقت بما يضمن الدقة والحياد.

55- واستمرت الخسائر المدمرة التي لحقت بالسكان المدنيين باستمرار أنماط واسعة النطاق ومنهجية من الهجمات العشوائية التي يشنها الجيش على المدنيين والأعيان المحمية، وباستمرار عمليات التهجير القسري والتجنيد القسري وحالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والحرق المتعمد وتدمير الممتلكات والحرمان من المساعدات الإنسانية وتكرار ارتكاب الفظائع بهدف ترويع شعب ميانمار. وزادت القوات العسكرية من اعتمادها على تنفيذ الضربات الجوية، بما في ذلك استخدام المسيرات والطائرات الشراعية المروحية، وعلى استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالمدنيين مستهدِفة في كثير من الأحيان المدارس والأسواق والمواقع الدينية ومخيمات النازحين. واتضح بشكل أكثر سفوراً تجاهلُ الجيش لحماية المدنيين بعد الزلزال الذي ضرب ميانمار في 28 آذار/مارس 2025. فرغم إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، استمر الجيش في قصف المدنيين ومهاجمتهم في المناطق المتضررة من الزلزال وفي جميع أنحاء البلد. ومثلما حدث في أعقاب كوارث طبيعية سابقة، عمل الجيش أيضاً على منع وصول المساعدات الإنسانية، لا سيما في المناطق غير الخاضعة لسيطرته، مما زاد من الشواغل المتعلقة بالحماية والاحتياجات الإنسانية، مع ما تسبب فيه ذلك من ضرر للنساء والأطفال أكثر من غيرهم.

(27) انظر هذا الرابط: https://www.icc-cpi.int/bangladesh-myanmar.

(28) انظر هذا الرابط: https://www.icj-cij.org/case/178.

(29) انظر هذا الرابط: https://brouk.org.uk/argentina-court-issues-international-arrest-warrant-for-min-aung-hlaing-a-historic-step-towards-justice-for-rohingya-genocide-2.

56- وأودى تصعيد الأعمال العدائية في ولاية راخين بحياة العديد من المدنيين وتسبب في نزوح مئات الآلاف في خضم معاناة جزء كبير منهم من النزوح المتكرر. وأظهرت مقاطع فيديو وصور أُخذت أثناء الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير موتاً ودماراً ويأساً، على غرار ما ظهر في الصور التي التُقطت في عام 2017. وأثناء تلك الفترة، كان أفراد مجتمع الروهينغيا عالقين بين الجيش وجيش أراكان وتعرضوا لانتهاكات منهجية من الطرفين كليهما. وبسيطرة جيش أراكان على شمال راخين، أصبح هذا الجيش أكبر مَن يرتكب تجاوزات حقوق الإنسان في حق الروهينغيا. ووقعت بانتظام في جميع أنحاء شمال راخين عمليات قتل وتجنيد قسري وتهجير واختفاء واعتقالات وحرق وابتزاز ونهب واحتلال للممتلكات متسببةً في مقتل المئات وفي معاناة هائلة. وبسبب أشكال الحصار العسكري، بقي وصول المساعدات الإنسانية مقيداً بشدة وبقيت الاحتياجات الأساسية، كالغذاء والدواء والمأوى، غير ملبّاة إلى حد كبير. وهو ما فاقم حالة جميع المجتمعات المحلية، وحالة الروهينغيا على وجه الخصوص الذين كافحوا من أجل البقاء على قيد الحياة في مواجهة مستويات من انعدام الأمن الغذائي تعادل حالة طوارئ غذائية.

57- ورغم الاختلاف من حيث الحجم والشدة، تعرض المدنيون في ميانمار لانتهاكات وتجاوزات على يد الجماعات المسلحة المناهضة للجيش، من بينها عمليات القتل خارج نطاق القضاء طالت أشخاصاً كان يُعتقد أنهم على صلة بالجيش، والهجمات العشوائية، بما فيها استخدام الألغام الأرضية التي أسفرت عن مقتل مدنيين وإلحاق الضرر بالأعيان المحمية أو تدميرها، والتجنيد القسري.

58- وقد تصرف جميع الأطراف في ظل إفلات شبه كامل من العقاب، وهو ما مكّن تكرار ارتكاب الانتهاكات متسبباً في دوامة لا تتوقف من المعاناة للسكان المدنيين. وفي ضوء الاستنتاجات أعلاه، يكرر المفوض السامي نداءاته السابقة بأن يحيل مجلس الأمن الوضع في ميانمار برمّته إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو الجيش إلى القيام بما يلي:

(أ) التوقف فوراً عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية كالمدارس والمستشفيات والمواقع الدينية ومخيمات النازحين، امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2669(2022)؛

(ب) السماح بمرور المدنيين المحتاجين للإغاثة الإنسانية المحايدة التي لا يشوب تقديمَها أي تمييز سلبي بسرعة وبدون عوائق وتيسير هذا المرور، ورفع القيود على إيصال الغذاء والدواء والإمدادات الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ج) إنهاء التجنيد الإجباري بجميع أشكاله، بما فيه تجنيد الروهينغيا، التي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون مزيد من التأخير، وضمان توفير سبل انتصاف فعالة لغيرهم من المحرومين من الحرية تعسفاً، لأسباب من بينها التهرب من التجنيد أو رفضه.

59- ويوصي المفوض السامي بأن تقوم حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات العرقية المسلحة والجماعات المسلحة المناهضة للجيش بما يلي:

(أ) وقف جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) اتخاذ خطوات محددة لاحترام حماية المدنيين وضمانها، من بينها الامتناع عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وضمان التصدي للانتهاكات والتجاوزات بشفافية وفي الوقت المناسب بواسطة آليات مساءلة عادلة وذات مصداقية وتمكين الضحايا من الحصول على سبل الانتصاف ووسائل الجبر؛

(ج) وقف جميع ممارسات التجنيد الإجباري، لا سيما تجنيد الأطفال الذين يجب تسريحهم على الفور.

60- **ويوصي المفوض السامي بأن يقوم جيش أراكان بما يلي:**

(أ) **وقف جميع أشكال التجنيد القسري في صفوف الروهينغيا فوراً وضمان أعلى درجة ممكنة من الحماية للمدنيين، بمن فيهم السكان الروهينغيا؛**

(ب) **السماح لجميع النازحين من الروهينغيا بالعودة إلى مواطنهم الأصلية، تماشياً مع القانون الدولي الإنساني، ومنحهم مساعدة مالية لإعادة بناء ما دُمر من منازل خلال العمليات العسكرية؛**

(ج) **رفع جميع القيود غير المبررة المفروضة على حركة أفراد مجتمع الروهينغيا وعلى استفادتهم من الخدمات بشكل فوري؛**

(د) **السماح بدخول المحققين المستقلين في مجال حقوق الإنسان دون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرته في ولاية راخين والسماح بوصول الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين وتسهيلها.**

61- **وعلاوة على ذلك، يوصي المفوض السامي بأن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:**

(أ) **الحفاظ على التركيز السياسي المحدد ومواصلة الاهتمام بأزمة حقوق الإنسان في ميانمار، مع التركيز بشكل خاص على وضع الروهينغيا وأقليات أخرى بما يأخذ أصواتهم وتجاربهم بعين الاعتبار في الاستجابات السياسية الدولية؛**

(ب) **الامتناع عن نقل الأسلحة أو وقود الطائرات أو معدات أو تقنيات المراقبة والمواد ذات الاستخدام المزدوج التي قد تسهم في انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو الامتناع عن منح تصريح بنقلها؛**

(ج) **دعم الجهود الرامية إلى حماية اللاجئين والنازحين بسُبل منها إنشاء مسارات آمنة وكريمة للجوء وإعادة التوطين وتجنب إعادة أي شخص إلى ميانمار على نحو يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية؛**

(د) **تقديم مزيد من تمويل الإغاثة الإنسانية والدعم لأجل توفير المساعدات الغذائية والمأوى والمساعدة الطبية الطارئة، مع إعطاء الأولوية لأشد السكان ضعفاً، بمن فيهم الروهينغيا وأقليات أخرى في ميانمار وفي المخيمات في بنغلاديش.**